

### إيرادات الشركة ترتفع بمعدل سنوي 31% خلال أول 9 أشهر من 2015

# هيكل: «القلعة» تحرز تقدماً ملحوظاً بشأن خطة التخارج من الأنشطة غير الأساسية

انعقد مساء أمس اجتماع مجلس إدارة شركة القلعة (كود بورصة المصرية: CCAP) - وهي شركة رائدة في استثمارات الصناعة والبنية الأساسية بمصر والريفيا - حيث قام مجلس الإدارة باعتماد القوائم المالية المجمعة والمستقلة للفترة من 30 سبتمبر 2015، وبلغت الإيرادات المجمعة 6.1 مليار جنيه، وهو نمو سنوي بمعدل 31% خلال أول 9 أشهر من عام 2015. خلال الربع الثالث من عام 2015، بلغت الإيرادات المجمعة 2.1 مليار جنيه، بزيادة 19% عن نفس الفترة من العام الماضي.

شملت استثمارات القلعة بقطاعي الأسمت والطاقة 69% من إيرادات أول 9 أشهر من عام 2015. ويعكس ذلك التطورات الإيجابية بالنشطة توزيع الطاقة وإنتاج الأسمت تحت مظلة شركتي «طاقة عربية» و«أسك للاسمت». حيث ارتفعت إيرادات طاقة عربية بمعدل سنوي 36% لتبلغ 1.7 مليار جنيه، بينما بلغت إيرادات أسك القابضة 2.3 مليار جنيه بزيادة 30% خلال نفس الفترة. وقد بدأت القلعة جميع نتائج شركة أسكوم للتعبئة والتغليف ضمن نتائجها المالية اعتباراً من الربع الثالث بعد أن قامت بالانقلاب في عملية زيادة رأسمال شركة أسكوم خلال يونيو الماضي، حيث ساهمت الأخيرة بمبلغ 162 مليون جنيه ضمن إيرادات الربع الثالث من عام 2015.

وقد بلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد

والإهلاك والاستهلاك 779.6 مليون جنيه خلال أول 9 أشهر من عام 2015، وهو نمو سنوي بمعدل 71%. وخلال الربع الثالث منفرداً، بلغت الأرباح التشغيلية 214.5 مليون جنيه، وهو انخفاض سنوي بمعدل 9% مما يرجع إلى إتمام عملية التخارج من شركة مصر للاسمت - فنا وبالتالي غياب مساهمتها الإيجابية بحصة القلعة من أرباح الشركات التابعة، إلى جانب تأثير مبيعات الأسمت بانخفاض عدد أيام العمل في فترة الربع الثالث الذي تخلله عطلة عيد الفطر والأضحى وتأثر أنشطة مصنع أسمت الكمال في السودان بنقص الوقود خلال الربع الثالث مما أدى إلى تراجع الأرباح التشغيلية لقطاع الأسمت بواقع 67 مليون جنيه مقارنة بالربع السابق، وفي حالة استبعاد تأثير الانخفاض في مساهمة قطاع الأسمت، فإن إجمالي الأرباح التشغيلية كان سيبلغ 280 مليون جنيه خلال الربع الثالث، بزيادة سنوية 19%.

وتواصل شركة القلعة المضي قدماً بخطة بيع الأنشطة غير الأساسية في إطار استراتيجية إعادة الهيكلة، حيث تمت الشركة عدة عمليات تخارج على مدار أول تسعة أشهر من عام 2015 وذلك خلال الربع الرابع من العام الجاري. وقد قامت القلعة بإتمام عملية بيع حصتها البالغة 27.5% في «مصر للاسمت - فنا» خلال الربع الثاني، كما اتجهت الشركة إلى خفض استثماراتها بقطاع الأسمت سعياً لزيادة



أحمد هيكل

التركيز على تنمية الاستثمارات الرئيسية في قطاع الطاقة والاستفادة من قدرتها المتزايدة على النمو، حيث قامت شركة أسك للاسمت بإتمام تنفيذ صفقة بيع كامل حصتها بشركتي «أسك الخفا» و«أسك للخرسانة الجاهزة»، فيما قامت مجموعة «جنور» بتوقيع اتفاقيات لبيع كامل حصتها بشركة «الرشدي الميزان» وشركة مصر أكتوبر للصناعات الغذائية «المصريين».



أحمد هيكل

والأصول للملكة لشركة «RIS» في السودان. وأخيراً أعلنت شركة «مشرق للبرول» التابعة للقلعة عن توقيع اتفاق لتفويض إدارة وإدارة وتشغيل وإعادة تسليم محطة تصب السائل بيمياء شرق بورسعيد إلى الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وفي هذا السياق أعرب أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة، عن إحراز

لإطار الزمني المستهدف لهذه النشاط الإنتاجي في عام 2017، وذلك رغم تسجيل خسائر من خاص تحت التنفيذ حالياً بمصر، وكذلك تنفيذ التوسعات المخططة بشركة «طاقة عربية» في مشروعات توزيع الغاز الطبيعي وتوليد الكهرباء والطاقة المتجددة وتوزيع وتسويق المنتجات البترولية، وذلك بالتوازي مع تعظيم العائد الاستثماري للمساهمين عبر توظيف مبادرات النمو الجذابة التي تنفذ بها مشروعات «أسكوم» في قطاع التعدين وسكك حديد «ريفت فالي» في قطاع النقل.

ومن جانبه أكد هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة، أن بيع مشروعات أسك للاسمت في مصر وإتمام سلسلة الصفقات الاستثمارية لمرتبة خلال الفترة المقبلة سيكون له مردود إيجابي كبير على القوائم المالية لشركة القلعة من خلال تعظيم الوزن النسبي للمشروعات الحالية بقطاعي الطاقة والتعبئة. تمهيداً لتلك أخرى مرتقبة عند تشغيل الشركة المصرية للتكرير. وأضاف الخازندار أن إدارة القلعة تتوقع أن يعكس تأثير التراجع بمستويات الدين في ضوء عمليات التخارج للذئبة ابتداء من الربع الأخير من عام 2015 والربع الأول من عام 2016. وعلى هذه الخلفية، انخفض صافي الخسائر بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية بنسبة 31% لتبلغ 322.4 مليون جنيه خلال أول 9 أشهر من عام 2015

مقابل 470.1 مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، وذلك رغم تسجيل خسائر من العطلات غير المستمرة بقيمة 120.5 مليون جنيه، منها حوالي 74 مليون جنيه خسائر من مشروعات قطاع الأغذية المقرر بيعها أو تلك التي تم بيعها بالفعل خلال الربع الأخير. وخلال الربع الثالث منفرداً بلغ صافي الخسائر 125.5 مليون جنيه مقابل 59.5 مليون جنيه خلال الربع الثالث من عام 2014، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع مصروفات الفائدة بنحو 30 مليون جنيه على خلفية تجميع نتائج أسكوم، فضلاً عن تسجيل زيادة قدرها 27 مليون جنيه في مخصصات شركتي «أسكو» و«أسك للتحكم الآلي».

وقد انخفضت ديون شركة القلعة - باستثناء مديونيات المصرية للتكرير وريفت فالي - لتبلغ 6.63 مليار جنيه في نهاية سبتمبر 2015، وتتعلق الإدارة إلى تخفيض ديون القلعة بواقع 1.2 مليار جنيه تقريباً في نهاية عام 2015، نظراً لإتمام التخارج من شركتي أسك المنيا والرشدي الميزان ومن ثم استبعاد ديون كل منهما من ميزانية أسك القابضة ومجموعة جنور، وفي سياق متصل ارتفعت ديون الشركة المصرية للتكرير لتبلغ 8.8 مليار جنيه، حيث تم استخدام حوالي 2.07 مليار جنيه من حزمة القروض المنطق عليها خلال الربع الثالث من عام 2015، علماً بأن المشروع اكتمل بنسبة 76% بحلول نوفمبر الماضي تمهيداً

لبداية الأنشطة الإنتاجية خلال النصف الثاني من عام 2017. وتتمسك شركة القلعة باستراتيجية متكاملة لتخفيف المخاطر المالية والتشغيلية، حيث تتلوه محاورها الرئيسية في العناصر الآتية:

- تخفيض المديونيات على مستوى شركة القلعة والشركات التابعة
- زيادة حصص القلعة ببعض الشركات التابعة الرئيسية
- وضع استثمارات إضافية مخازنة في مجموعة من الشركات التابعة
- دراسة شراء أسهم خزينة: ترى الإدارة أن سعر التداول الحالي لسهم القلعة يقل كثيراً عن قيمته العادلة، وأنها بشرائها أسهم خزينة باستخدام فوائض عائدات التخارج من بعض المشروعات ستعظم العائد الاستثماري للمساهمين، لأن العائد على استثمار القلعة في أسهم الخزينة بالسعر الحالي للسهم يلوغ العائد المحتمل من أي استثمار آخر.
- وتعزز شركة القلعة تمويل الخطط المخورة أعلاه باستخدام عائدات التخارج من عدة مشروعات تابعة، حيث بلغت القلعة مراحل متقدمة في مفاوضات التخارج من شركة مصر لصناعة الزجاج، ومشروعات الإنتاج الزراعي وصناعة الألبان تحت مظلة القلعة على بيع مشروعات أسك للاسمت في الجزائر. وقد تلجا شركة القلعة لتخارجات أخرى إذا طرأت الحاجة لذلك.

### 100 مليون جنيه لبناء 900 منزل جديد في 10 مواقع

## «غيتهوس» يعلن عن زيادة استثماراته في قطاع تأجير العقارات السكنية ببريطانيا

## قمة العرب للطيران والإعلام 2015 تختتم أعمالها بنظرة إيجابية نحو القطاع في العالم العربي



جانب من قمة العرب للطيران والإعلام 2015

اختتمت الدورة الخامسة من «قمة العرب للطيران والإعلام»، أعمالها في العاصمة البحرينية، لكافة تأكيد المشاركين فيها رؤيتهم الإيجابية لمستقبل قطاع الطيران والسماحة في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من وجود عدد من التحديات المستقبلية والراهنة التي قد تلحق بظلالها على نمو القطاع في المستقبل. وحضر القمة التي عقدت هذا العام بالشراكة مع وزارة المواصلات والاتصالات في مملكة البحرين وشركة مطار البحرين، أكثر من 200 من كبار المسؤولين وصناع القرار في قطاع الطيران والسماحة والإعلام.

وكانت القمة قد استهدفت فعاليتها بكافة لسعادته المهندس كمال بن أحمد محمد، وزير المواصلات والاتصالات في مملكة البحرين، سلم الضوء خلالها على أهمية الاستثمار بشكل متوازن في البنية التحتية والكفاءات بهدف دعم النمو المستورد في القطاع. حيث قدم سعارته عرضاً مفصلاً لبرنامج تحديث مطار البحرين الدولي، والذي من المتوقع أن يسهم بشكل كبير في زيادة عدد المسافرين إلى المملكة، بالإضافة إلى الدور الهام الذي كان ولا يزال يلعبه معرض البحرين الدولي للطيران في تطوير قطاع الطيران محلياً وإقليمياً.

وقامت قائمة المتحدثين، حسين ديباس، نائب الرئيس التنفيذي في «الاتحاد الدولي للنقل الجوي» (إياتا) من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعبد الوهاب نقاحه، أمين عام «الاتحاد العربي للنقل الجوي»، وقواد عطار، مدير عام شركة «إيرباص الشرق الأوسط»، وأحمد النعمة، القائم بأعمال وكيل شؤون الطيران المدني بوزارة المواصلات والاتصالات في مملكة البحرين، محمد يوسف بن فلاح، المدير التنفيذي لـ «شركة مطار البحرين»، جبراد بنشار، المدير التنفيذي للسماحة والترفيه بمجلس التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين، وعمر قنبري، الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة «روتانا» الفندقية (الإمارات العربية المتحدة)، وكابيل كور، الرئيس التنفيذي لمركز آسيا للمضيفين للطيران «كباب» في جنوب آسيا (الهند)، وهيمت مطر، الرئيس التنفيذي لـ «هيئة رأس الخيمة

أعلن بنك غيتهوس البريطاني ومقره لندن عن زيادة حجم استثماراته في قطاع تأجير العقارات السكنية في بريطانيا، وصرح البنك عن زيادة الاستثمار في هذا القطاع بمبلغ 100 مليون جنيه استرليني لبناء وتطوير وتأجير أكثر من 900 عقاراً سكنياً باتساح متعددة في بريطانيا وبمعدل مديونة عالية جداً. ويستثمر بنك غيتهوس وميرسي سايد بانتخاب نهج وإجراءات مشابهة للمحفظة الأولى التي أنشأها، حيث سيقوم البنك بتطوير العقارات السكنية بالمشاركة مع شركة «سيفما» البريطانية المتخصصة في بناء وتأجير العقارات السكنية البريطانية والمصنفة كشركة تطوير بريطانية متخصصة في هذا المجال، وهي التي تمتلك شركة قريبة النوع مع بنديا للمناطق تهدف إلى توفير وبناء عقارات سكنية ذات جودة مناسبة وبأسعار تاجيرية تفضيلية. ويعتبر هذا ثاني استثمار يستثمره البنك في قطاع تأجير المنازل البريطانية، فقد استثمر البنك في منتصف عام 2014 بمحفظة تأجير عقارات سكنية بريطانية ضمت 918 عقاراً



فهد بودي

بؤكده المحللون أنه في الأعوام الخمسة القادمة سيتم بناء 150 ألف منزل سكنية، مما يعني أن العرض سيكون أقل بكثير من الطلب خاصة في ضل تنامي عدد سكان بريطانيا.

وبهذا صرح فهد بودي رئيس مجلس إدارة بنك غيتهوس قائلاً «استثمارنا في قطاع تأجير المنازل البريطانية تعد من أهم مبادراتنا الاستراتيجية لجعلنا بين كبار المؤسسات والشركات المستثمرة في هذا القطاع، حيث تسعى الشركات الكبرى لجعل هذا القطاع أكثر احترافية واستقطاباً للمؤسسات ذات

السعة العالمية. كما تسعى دائماً للاستثمار في مشاريع كبيرة تقلل درجة المخاطر وتزيد العوائد الاستثمارية مع الحرص على الجوانب الاجتماعية في بريطانيا وذلك للمساهمة في توفير منازل بأسعار تاجيرية تفضيلية، حيث ارتفعت أسعار التاجير في السنوات الماضية مما كان له أثر كبير على المؤجرين الذين يعانون بالأساس من غلاء المعيشة، وهذا ياتي دور بنك غيتهوس بتوفير عقارات السكنية بأسعار تنافسية لضمان الحصول على أعلى نسبة تشغيل للمحفظة، وهو أمر حصل بالفعل في محفظتنا الأولى التي إلى الآن ادائها أفضل من توقعاتنا. ولعل اهتمام المؤسسات الكبرى في الاستثمار بهذا القطاع كان من أهم الدوافع التي جعلتنا إليه، مما يجعل مستقبل هذا القطاع مميز في السنوات القادمة».

وأشار بودي إلى أن «استثمارات البنك في قطاع تأجير العقارات السكنية ستنتج 200 مليون جنيه في الوقت الراهن، ويخطط البنك لزيادة حجم استثماراته وذلك لإنجاز تطوير وتأجير أكثر من 10,000 عقار سكني خلال السنوات الخمس القادمة».

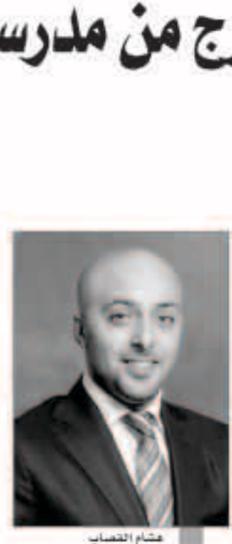
ومن خلال مشاركة بنك غيتهوس في مقر الحكومة البريطانية في رقم 10 داونينغ ستريت، تم الإعلان عن طرح مبادرة تشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع العقارات السكنية في بريطانيا. وقد أثنى المتحدث باسم الحكومة البريطانية السكرتير التجاري للخزينة السوردر أونيل على جهود واستثمارات بنك غيتهوس في القطاع السكني، حيث وصف مشاركة البنك مع شركة سيفما بأنها مثال يحتذى به للشركات الأجنبية التي تستثمر في بناء وتأجير المنازل وذلك لسد فجوة الطلب العالي ومعالجة الأزمة الإسكانية في بريطانيا.

وصرح السوردر أونيل «إن الاستثمار بالقطاع السكني أصبح ذو جاذبية للمؤسسات الأجنبية والعالمية وهذه الاستثمارات تساهم في تطوير البنية التحتية وزيادة نشاط الشركات والتجارة بشكل عام، فستساهم الاستثمارات في القطاع السكني في بناء المئات من المنازل في الفترة القادمة مما ينشط الاقتصاد ويزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، وإننا نرحب بالاستثمارات الكويتية في بريطانيا».

## «تضامن كاييتال» تتخرج من مدرسة كوكسليز في لندن بصافي أرباح 60%

أعلنت تضامن كاييتال ش.م.ب. (مفكلة)، السراع الاستثمارية لبنك التضامن الإسلامي الدولي ومقرها في مملكة البحرين، عن تخارجها بنجاح من مشروعها الاستثماري في مدرسة كوكسليز الواقعة في منطقة هامبشاير في المملكة المتحدة، وهو عبارة عن مدرسة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة تتراوح أعمارهم بين 19 و 9 سنة ويعانون من اضطرابات سلوكية ونفسية. هذا وقد تم الاستحواذ على المدرسة في نوفمبر من العام 2010 بمبلغ تاجير تبلغ مدته 30 عاماً مرتبط بمؤشر أسعار التجزئة مع مجموعة بريوري (Priority Group) المراد في مجال توفير الأرباح السلوكية في المملكة المتحدة.

وتعتبر هذه المدرسة باكورة المشاريع الاستثمارية للتضامن كاييتال على صعيد البنية التحتية الاجتماعية في المنفعة المتحدة، وتدير تضامن كاييتال حالياً أصولاً تقدر قيمتها بأكثر من 350 مليون جنيه استرليني (523 مليون دولار أمريكي) في قطاعات سكن الطلاب، ومرافق التعليم، وبيوت الرعاية، ودور المسنين والسكن الاجتماعي. وخلال فترة الاستثمار البالغة خمس سنوات، تم توزيع عوائد ربع سنوية ثابتة للمستثمرين بلغت نسبتها 9%، وحققت الاستثمار عوائد إجمالية بلغت نسبتها 60% من رأس المال المستثمر عند التخارج وبما يعادل معدل عائد داخلي (IRR) بلغت نسبتته أكثر من 12%.



هشام القصاب

وقال هشام القصاب، المدير التنفيذي للاستثمارات: «نحن في تضامن كاييتال نؤمن بجودى الاستثمار في سوق العقارات

بالمملكة المتحدة، وقد استطعنا تحقيق سجل حافل في هذا القطاع، حيث قمنا بنجاح ببناء هيكلية محفظة استثمارية في قطاع البنية التحتية الاجتماعية والتي توفر عوائد سنوية جذابة للمستثمرين تتراوح بين 6% و9% بالإضافة إلى معدل عائد داخلي يصل إلى 25%».

وأضاف: «خلال العام المنصرم تحديداً ارتفعت القيمة السوقية للعقارات في المملكة المتحدة بشكل كبير وذلك نتيجة لتدفق رؤوس الأموال العالمية لتدقيق الأمر الذي زاد من التحدي في الاستحواذ على الفرص الاستثمارية المدرجة للدخل المستهدف من قبلنا، كما نعتقد بأن العام 2016 القادم سيكون أكثر صعوبة،

ما سيتطلب تحويل اهتمامنا عند ترتيب فرص الاستثمار في المملكة المتحدة إلى قطاع التطوير العقاري، حيث نقوم حالياً بدراسة فرص استثمارية جديدة في قطاع التطوير السكني في مواقع وسط وضواحي مدينة لندن.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي أحمد سلطان: «على الرغم من التحديات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الإقليمية والعالمية، فإن تضامن كاييتال مهيأة بشكل جيد للاستمرار في تحديد وتقديم فرص جيدة للمستثمرين في دول الخليج ممن يبحثون عن التنوع في المحافظ الاستثمارية وتحقيق عوائد ثابتة وجذابة إضافة إلى الحفاظ على رؤوس الأموال».